أثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر

The impact of hidden economy on economic stability in Algeria

حفصة ديب [1]*

Hafsa Dib [1]

[1] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)، *hafsa.dib@univ-temouchent.edu.dz*

تاريخ الاستلام: 24-10-2025 تاريخ القبول: 13-02-2026 تاريخ النشر: 31-03-2026

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *(ARDL)*. حيث أظهرت نتائج إختبار الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. إضافة إلى وجود أثر سلبي بين حجم الإقتصاد الخفي والنمو الإقتصادي ومعدل التضخم.

كلمات مفتاحية: الإقتصاد الخفي، الإستقرار الإقتصادي، نموذج ARDL، الجزائر.

تصنيفات JEL : O17، E63، C1، O55.

Abstract:

The aim of this study is to examine the impact of hidden economy on economic stability in Algeria from 1990 to 2020, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. The results of the Bound test revealed a long-term equilibrium relationship between the variables. In addition, there is a negative impact between the size of the hidden economy and economic growth and inflation rate.

Keywords: *Hidden Economy, Economic Stability, ARDL model, Algeria.*

Jel Classification Codes: *O17, E63, C1, O55.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يعد الإقتصاد الخفي من الظواهر التي تعاني منها إقتصاديات الدول سواء نامية أو متقدمة. وعلى الرغم من إختلافه من بلد إلى آخر، إلا أن هذا الإختلاف يرتبط بأسباب نشأته، وحجمه، وآليات الحد من إنتشاره. إضافة إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة.

وتشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن الإقتصاد الخفي يشهد معدلات نمو تفوق المعدلات المسجلة في الإقتصاد الرسمي لاسيما في الدول النامية. ويعود السبب إلى مجموعة من العوامل البنيوية والمؤسساتية، من بينها طبيعة الأنظمة السياسية والإقتصادية، النظام الضريبي، مستوى المعيشة، وأوضاع سوق العمل، إلى جانب عوامل أخرى متشابكة تسهم في تعاظم هذه الظاهرة. (Zaboon Oleiwi, (2024))

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تواجه تحديات متزايدة تتمثل في إتساع نطاق الإقتصاد الخفي الذي يعد من أبرز العراقيل أمام جهود الإصلاح الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من إعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل الكبير على قطاع المحروقات، إلا أنه يشهد توسعا ملحوظا للأنشطة غير الرسمية التي تغطي قطاعات متعددة كالتجارة والخدمات وبعض الأنشطة الإنتاجية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها: ضعف القدرة الإستيعابية لسوق العمل الرسمي، تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وضعف الشمول المالي، وإنتشار ثقافة التعاملات النقدية خارج المنظومة البنكية.

1.1. إشكالية الدراسة:

كيف يؤثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر؟

2.1. الفرضيات:

إن زيادة حجم الإقتصاد الخفي ينعكس سلبا على مستوى الإستقرار الإقتصادي، نظرا لما يسببه من إختلالات في المؤشرات الإقتصادية الكلية وضعف في فعالية السياسات الإقتصادية.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته، حيث تحاول الدراسة قياس تأثير الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر.

4.1. أهداف الدراسة:

الغرض من تناول هذا الموضوع هو إبراز أثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر.

5.1. منهج الدراسة: تم الإعتماد على المنهج الإستنباطي بالإعتماد على كلا من:

- الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري.

- إستخدام التحليل الكمي القائم على النماذج القياسية الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية (بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL) بهدف تقدير أثر وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

6.1. الدراسات السابقة:

تعالج دراسة (رباعي، السنة الجامعية 2015/2014) موضوع الإقتصاد الخفي وما أفرزه من آثار سلبية على الإقتصاد القومي خاصة أن حجم الظاهرة في توسع مستمر. الإقتصاد الخفي هو جزء من الإقتصاد الوطني لكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية وبالتالي فالعوائد الناتجة عن أنشطته غير خاضعة للضريبة ولا تساهم في نفقات الدولة ولا في التنمية الإقتصادية. ومن هنا أصبح الإقتصاد الخفي يشكل خطورة إقتصادية من خلال آثاره السلبية على صنع السياسات الإقتصادية وتحقيق الإستقرارا الإقتصادي وعلى العدالة في توزيع الموارد المالية لذا فإن الفهم الجيد لأسباب وحجم أثار ظاهرة الإقتصاد الخفي يمثل أولوية من أجل وضع إستراتيجية لإدارة هذا الإقتصاد ودمجه في النشاط الإقتصادي الرسمي والإستفادة من عوائده في التنمية الإقتصادية.

هدفت دراسة (سلطاني و دادن، (2021)) إلى تقييم أثر الإقتصاد الموازي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019، حيث تم الإعتماد على طرق القياس الإقتصادي والمتملة في إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

خلصت الدراسة إلى أن الإقتصاد الموازي يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي في الأجل القصير والطويل.

هدفت دراسة (طاهر بوزيان، (2023)) إلى دراسة أثر الإقتصاد الموازي على السياسة الإقتصادية الجزائرية، لأن الجزائر تعد من الدول التي عانت ولا تزال تعاني من هذا المشكل نظرا لمجموعة من الإضطرابات التي تزايدت بعد تغير النهج الإقتصادي من الإقتصاد المقيد إلى الإقتصاد الحر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة دعم سياسة إدماج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي بإعتباره يتضمن ثروة يجب إستغلالها وتوجيهها بشكل صحيح.

هدفت دراسة (عيساوي و هاني ، (2024)) إلى التعريف بالإقتصاد الموازي كظاهرة منتشرة بشكل كبير في إقتصاديات الدول النامية والتي تؤثر على الإقتصاد الكلي للدول، كسعر الصرف والتشغيل والتجارة الداخلية والخارجية وعلى الضرائب، فالإقتصاد الموازي وثر على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني وتنجم عنه العديد من المشاكل الإقتصادية كالبطالة والتهرب الضريبي وإنخفاض النمو الإقتصادي.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك إرتفاع كبير في حجم الإقتصاد الموازي في الجزائر، وأن له آثار سلبية عديدة على الإقتصاد الوطني، وعلى الجزائر إتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات الإقتصادية لمكافحته ودمجه في الإقتصاد الرسمي لزيادة النمو الإقتصادي.

2. الإطار النظري للإقتصاد الخفي:

1.2. تعريف الإقتصاد الخفي:

يطلق على الإقتصاد الخفي (Hidden Economy) عدة تسميات، حيث يعرف أحيانا بالإقتصاد التحتي أو الإقتصاد الأسود أو الإقتصاد غير المرئي. كما يشار إليه بمصطلحات أخرى مثل *الإقتصاد المغمور* (الغاطس)، الإقتصاد السفلي، الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد الثاني، الإقتصاد غير المسجل، إضافة إلى تسميات شائعة مثل إقتصاد الظل، الإقتصاد المقابل، وإقتصاد الباب الخلفي. (بودلال، السنة الجامعية 2006-2007، صفحة 29) وكلها تشير إلى الأنشطة الإقتصادية التي تتم خارج نطاق الرقابة الرسمية ولا تخضع للنظم القانونية والضريبية المعمول بها.

كما يعرف الإقتصاد الخفي بأنه مجموعة من الأنشطة التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات بشكل غير قانوني أو غير مدرج ضمن الإحصاءات الحكومية، الأمر الذي يجعلها غير محسوبة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب بطابعها السري وعدم إطلاع الجهات الرسمية عليها. ويكون الهدف من ذلك غالبا التهرب من دفع الضرائب أو محاولة التقليل من القيمة الحقيقية للنشاط في السجلات الضريبية. (Zaboon Oleiwi, (2024), p. 187)

وبتعريف آخر يشمل الإقتصاد الخفي جميع الأنشطة الإقتصادية التي يتم إخفاؤها عن السلطات الرسمية لأسباب مختلفة. فقد تكون هذه الأسباب نقدية مثل التهرب من دفع الضرائب والإشتراكات الخاصة بالضمان الإجتماعي، أو تنظيمية مثل تجنب الإجراءات البيروقراطية والقيود القانونية، كما قد تكون مؤسساتية مثل إنتشار الفساد وضعف فعالية المؤسسات السياسية أو ضعف تطبيق القانون. (Touhami, (2019), p. 312)

2.2. خصائص الإقتصاد الخفي:

يتميز الإقتصاد الخفي عن الإقتصاد الرسمي بمجموعة من الخصائص، من أبرزها:

- غياب الإلتزامات تجاه الدولة سواء ما يتعلق بتسديد الضرائب أو الرسوم.
- توجه منتجاته نحو السوق المحلية وذلك بالإعتماد على الموارد الوطنية.
- الإفتقار إلى التنظيم الذي يميز الإقتصاد الرسمي.
- المرونة في العمل والأجر نتيجة عدم التقيد بالتشريعات والقوانين التي تحكم الإقتصاد الرسمي.
- ضعف رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة حيث يعتمد على الجهد البشري والموارد البسيطة.
- صغر حجم المؤسسات إن وجدت وتدني مستوى مهارات اليد العاملة بمختلف فئاتهم العمرية.
- غياب الحماية القانونية في أغلب مؤسساته، إذ تفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية بحكم عدم تسجيلها عند الدولة. (عمامرة، ممو، و عوادي، (2021)، صفحة 171)
- تأثيره على مختلف أطياف المجتمع بإختلاف مستوياتهم الثقافية والإجتماعية.
- إنتشاره في معظم دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة.

- الإعتماد على السرية في معاملاته.
- حرمان الخزينة العمومية من الموارد المالية والتي يمكن تحصيلها في حالة إدماجه في الإقتصاد الرسمي.
- عجز الحكومة في ضبط الإستقرار والرقابة مما يؤدي إلى إنتشار الأسواق الموازية التي تستغل في عمليات تبييض الأموال وتضخيم الثروات. (عيساوي و هاني ، (2024)، صفحة 75)

3. أثر الإقتصاد الخفي على بعض المتغيرات الإقتصادية:

يعتبر الإقتصاد الخفي من الظواهر الإقتصادية المنتشرة في كل من الدول النامية والمتقدمة، إلا أن حدته تكون أكبر في الإقتصادات النامية بسبب ضعف الرقابة المؤسسية، وإنتشار الفساد، والتهرب الضريبي. ويؤثر الإقتصاد الخفي بشكل مباشر وغير مباشر على عدة متغيرات إقتصادية، من أبرزها:

1.3. النمو الإقتصادي:

يعد الإقتصاد الخفي أحد العوامل المعيقة للنمو الإقتصادي، إذ تتجلى علاقته السلبية من خلال عدة قنوات سببية. فمن جهة، ينعكس سلبا على كل من الإستثمار المباشر وغير المباشر، ومن جهة أخرى يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية والإدارية، التي تشكل المصدر الأساسي لإجمالي إيرادات الدولة. وينتج عن ذلك تقليص في حجم الإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يترتب عليه إنخفاض في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر بشكل سلبي في وتيرة النمو الإقتصادي.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الإقتصاد الخفي يساهم في تشويه مؤشرات النمو الإقتصادي، إذ تشير التقديرات إلى وجود مستويات أعلى أو أقل من المؤشرات الفعلية، نظرا للعلاقة العكسية القائمة بينه وبين النمو الإقتصادي. وقد خلصت تلك الدراسات إلى أن إرتفاع نسبة الإقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي، نتيجة الآثار السلبية التي يحدثها على المتغيرات الإقتصادية، مع الإشارة إلى أن معدلات نمو الإقتصاد الخفي غالبا ما تفوق معدلات نمو الإقتصاد الرسمي في الكثير من الدول. (بن عبد الكريم الحربي، (2021)، الصفحات 32-33)

2.3. البطالة:

يساهم الإقتصاد الخفي في زيادة معدلات البطالة إلى مستويات تفوق معدلها الحقيقي، إذ تلجأ الحكومة إلى تبني سياسات إقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه. ويعود ذلك إلى عدم إحتساب بعض الفئات الذين يحققون دخولا من الأنشطة التي يمارسونها في نطاق الإقتصاد الخفي ضمن الفئات العاملة في المجتمع. مما يؤدي إلى تصنيفهم ضمن فئة العاطلين عن العمل على خلاف الواقع. ونتيجة لذلك تصبح الإحصائيات الرسمية لمعدلات البطالة في الإقتصاد غير دقيقة ومبالغ فيها. وعلى الرغم من هذه التشوهات الإحصائية، يبرز الإقتصاد الخفي في جانب آخر بإعتباره مصدرا لتوفير فرص عمل لأولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على وظائف في الإقتصاد الرسمي. (مسمش و رحماني، (2017))

3.3. التضخم:

يساهم الإقتصاد الخفي في إحداث تشوهات على مستوى الأسعار المحلية، إذ تميل الأسعار فيه إلى التزايد بمعدلات أقل مقارنة بالإقتصاد الرسمي، خاصة عندما ينافس هذا الأخير الإقتصاد الموازي في تقديم نفس السلع والخدمات، أو عندما تكون بعض السلع والخدمات مدعمة من طرف الدولة فتطرح في السوق الموازي بأسعار منخفضة. وبناءا على ذلك، غالبا ما تكون أسعار السلع في الإقتصاد الخفي أقل من أسعارها في الإقتصاد الرسمي، نتيجة الأعبائه الإدارية والضريبية والإجرائية. وفي مثل هذه الحالة، يؤدي وجود الإقتصاد الخفي إلى تضخيم معدل التضخم المعلنة لتظهر أعلى من مستوياتها الحقيقية السائد في الإقتصاد.

وعلى العكس، في حالة وجود سوق سوداء في الإقتصاد الرسمي كما هو الحال في الدول النامية، حيث تكون معظم السلع مدعمة أو تخفض للتسعير الجبري أو تحدد حصص إستيراد للسلع الأساسية المدعمة مثل القمح والدقيق والإسمنت والحديد والأخشاب. في مثل هذه الحالات يحدث تحيز كبير في بيانات التضخم، إذ تظهر الأرقام القياسية للأسعار المحلية معدلات منخفضة مقارنة بالمعدلات الحقيقية، لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لنفقات المعيشة لا تتعامل مع الإقتصاد الخفي كحقيقة واقعة وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات.

وعليه، يمكن الإستنتاج أن وجود الإقتصاد الخفي يؤدي إلى تشويه المؤشرات السعرية المحلية، إما بالمبالغة في تقدير معدلات التضخم أو بإظهارها بمستويات أقل بكثير من قيمتها الحقيقية ، وهو ما يتجلى بشكل خاص في إقتصاديات الدول النامية. (مسمش، الإقتصاد الموازي والإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014، السنة الجامعية 2018/2017، الصفحات 111-112)

4.3. الإيرادات الجبائية (الضرائب):

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الإقتصاد الخفي هي أن جزءا من الدخل المتولد داخل الإقتصاد لا يخضع للضرائب. ويحدث ذلك نتيجة إمتناع الأفراد عن التصريح بمداخيلهم أو طبيعة أنشطتهم للسلطات الضريبية. كما أن بعض الضرائب، مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها بسبب التهرب الضريبي.

إذ يترتب على هذا الوضع زيادة العبء الضريبي على الأنشطة المصرح بها ضمن الإقتصاد الرسمي، حيث تصبح معدلات الضرائب المفروضة عن الدخول المسجلة أكبر من اللازم. كما أن إنخفاض الإيرادات الحكومية يؤدي إلى عجز الموازنة العامة للدولة. وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على ضرائب الدخل في ظل وجود الإقتصاد الخفي غير عادل، الأمر الذي يدفع بصانعي السياسات إلى تبني نظام الضرائب غير المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، تخلق ظاهرة التهرب الضريبي مخاطر سلوكية، إذ تشجع فئات أخرى من المجتمع على التهرب الضريبي. (براغ ، السنة الدراسية 2014-2015، الصفحات 69-70)

5.3. الإنفتاح التجاري:

في السنوات الأخيرة، ركزت أغلب الدراسات على موضوع الإنفتاح التجاري ونمو الإقتصاد الخفي في الدول النامية. ومع تزايد إندماج الإقتصادات في النظام العالمي، أصبحت محاربة أنشطة الإقتصاد الخفي تمثل أولوية للعديد من هذه الدول.

من الناحية النظرية، تعد التجارة الدولية عاملا مهما لدعم الإبتكار والتقدم التكنولوجي، إضافة إلى نقل التقنيات الحديثة ((Grossman & Helpman (1991). وهو ما يمنح الدول النامية مبررات قوية لإعتماد سياسات أكثر إنفتاحا على التجارة الدولية.

غير أن الإقتصاد الخفي يشكل عائقا أمام التنمية الإقتصادية، إذ يستحوذ على رأس المال والعمالة من الإقتصاد الرسمي. كما يؤدي إلى تشويه الإحصاءات الرسمية، مما يقلل من فعالية السياسات الإقتصادية المحلية ((La Porta & Schleifer (2014). إضافة إلى ذلك، يعرقل الإقتصاد الخفي قدرة الدول على بناء أسواق تصديرية متنوعة وواسعة تساعدها على الإندماج في الإقتصاد العالمي ((Bacchetta et al (2009).

ومع ذلك، لا تزال نتائج الدراسات التجريبية الحديثة غير حاسمة. فبعضها وجد علاقة إيجابية بين الإنفتاح التجاري والإقتصاد الخفي ((Marjit et al (2007)، بينما أظهرت دراسات أخرى أن هذه العلاقة قد تكون ضعيفة أو سلبية أو أكثر تعقيدا (Birinci (2013); Esaku (2021); Berdiev et al. (2018); Beladi and Yabuuchi (2001); Blannton et al (2018)) (Adegboyega, Ogede, Abidemi Odusanya, Ajayi, & Atoyebi, (2022), p. 188)

6.3. سوق الصرف:

لقد أصبح سعر الصرف الموازي للعملات الأجنبية ظاهرة قائمة في كل دول العالم، ويرتبط ذلك بظروف العولمة التي حدت من قدرة السلطات النقدية على التكيف مع أنماط التسيير النقدي والمالي الجديدة. ففي العديد من الدول النامية يتم تثبيت سعر الصرف الرسمي عند مستويات تختلف عن السعر الحقيقي للعملات الأجنبية، وهو ما يدفع الحكومات إلى فرض قيود للحد من الضغط على العرض المحدود للعملات الأجنبية مثل فرض قيود على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

ومع زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل محدودية العرض، نشأت الأسواق الموازية للعملات الأجنبية لتلبية إحتياجات المعاملات التي لا يغطيها سوق الصرف الرسمي. وتتميز هذه الأسواق بحرية أكبر في تحديد الأسعار وفقا لآلية العرض والطلب، لذلك ينظر إلى أسعار الصرف الموازية على أنها أقرب إلى الأسعار الحقيقية للعملات الأجنبية. غير أن التعامل في سوق الصرف الموازي يعد مخالفا للقانون ما قد يعرض المتعاملين فيه إلى عقوبات، وهذا يعني أن المتعاملين في السوق الموازية للعملات الأجنبية يعملون في ظل مخاطرة، وفي ظل هذه الظروف لا بد من تعويض هؤلاء المتعاملين عن هذه المخاطرة من خلال تقديم علاوة مخاطرة على سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور سوق الصرف الموازي نجد:

- **إنخفاض العملة الصعبة:** يؤدي عجز البنك المركزي عن تلبية الطلب المتزايد على العملة الصعبة إلى دفع الأفراد لشرائها بأعلى سعر ممكن، الأمر الذي يشجع حائزيها على بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.
- تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسيير مع البنوك التجارية.
- التسارع الكبير في مجال تحرير الأسعار خاصة مع الظروف والمعطيات الدولية الجديدة. (عيساوي و هاني ، (2024)، الصفحات 79-80)

7.3. الإستثمار:

إن للإقتصاد الخفي إنعكاسات سلبية على الإستثمار، إذ تتسم أنشطته بكونها غير إنتاجية ولا تساهم في دفع عجلة الإستثمار الذي يهدف إلى تحقيق التراكم الإنتاجي والرأسمالي وخلق قيمة مضافة للناتج المحلي. ونتيجة لغياب القوانين والأنظمة، إضافة إلى التهرب من دفع الضرائب والرسوم يكتسب الإقتصاد الخفي ميزة تنافسية غير متكافئة مع المستثمرين النظاميين الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف آليات السوق وتشويه الإستثمار. (رسن و خضير كناوي، (2022)، صفحة 82)

وعلى العكس من ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن إرتفاع مستوى الإقتصاد الخفي يمكن أن يعزز تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات للإستفادة من التهرب الضريبي في الدول التي يزداد فيها حجم الإقتصاد الخفي. ففي مثل هذه الحالات، تختار الشركات دولا ذات حكومة ضعيفة ورقابة تنظيمية أقل، مما يساعدها على تقليل تكاليف العمالة والإنخراط في أنشطة الإقتصاد الخفي، مثل توظيف العمال بطريقة غير قانونية أو حتى الإنخراط في ممارسات فاسدة، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإقتصاد الخفي. (Heriqbaldi & Jatmiko, (2024), p. 39)

4. واقع الإقتصاد الخفي في الجزائر

عرف الإقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 إنتشارا واسعا، الأمر الذي أدى إلى إضعاف معدلات النمو الإقتصادي وصعب من إمكانية تحديد الحجم الحقيقي للنشاط الإقتصادي. وقد ترتب عن ذلك إعتماد مؤشرات إقتصادية تقل عن قيمتها الفعلية، وهو ما يشكل عائقا أمام متخذي القرار وصانعي السياسات الإقتصادية.

كما إنعكس إتساع نطاق الإقتصاد الخفي سلبا على ميزانية الدولة، بحكم أن نشاطاته لا تخضع للتحصيل الضريبي ولا تساهم إيرادات الدولة، مما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من جزء معتبر من العوائد المالية. (الشال، (2021)) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): تطور حجم الإقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
نسبة الدخل الموازي من PIB	24%	22%	27%	28%	30%	25%	25%
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة الدخل الموازي من PIB	31%	30%	25%	36.7%	34.62%	32.88%	32.13%
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة الدخل الموازي من PIB	30.59%	31.48%	33.76%	33.57%	36.89%	35.21%	37.79%
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الدخل الموازي من PIB	36.42%	31.8%	31.50%	31.40%	31.50%	31.30%	31.30%
السنوات	2018	2019	2020				
نسبة الدخل الموازي من PIB	31.10%	31.20%	32.20%				

المصدر: (وريدة، السنة الجامعية 2018/2017، صفحة 121)، (توهامي، السنة الجامعية 2019/2018، صفحة 220)، (The global economy, n.d.).

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، أن الجزائر خلال الفترة (1990-1999) شهدت إرتفاعا كبيرا في حجم الإقتصاد الخفي، وذلك نتيجة الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد. وفي نفس الوقت، شرعت الدولة في تنفيذ سياسات التحول نحو إقتصاد السوق، من خلال تقليص دور القطاع العام وتبني إصلاحات إقتصادية تضمنت تشجيع الخصخصة. وقد ترتب عن هذه التحولات تسريح جماعي للعمال وغلق عدد من المؤسسات العمومية. مما إنعكس سلبا على مستويات الإنتاج الرسمي، ودفع شريحة كبيرة من العائلات والشباب إلى الإنخراط في أنشطة صغيرة غير مرخصة وخدمات غير منظمة لتأمين مصادر دخل بديلة. وتعد هذه الفترة نقطة إنطلاق أساسية لتوسع القطاع غير الرسمي في الجزائر.

أما خلال الفترة (2000-2014) فقد إستفادت الجزائر من إرتفاع أسعار النفط، حيث وفرت العائدات النفطية موارد مالية مكنت الدولة من إعادة بناء شبكاتها الإجتماعية وتمويل مشاريعها الإستثمارية، الأمر الذي ساهم جزئيا في الحد من اللجوء إلى الأنشطة غير الرسمية لدى بعض الفئات. غير أن هذه الطفرة المالية لم تترجم إلى إصلاحات مؤسسية عميقة، إذ ظلت مظاهر البيروقراطية وإرتفاع معدلات البطالة خصوصا بين الشباب، من أبرز العوامل المفسرة لإستمرار توسع الإقتصاد الخفي.

وفي الفترة (2014-2020)، فقد أدى هبوط أسعار النفط سنة 2014 إلى تقليص موارد الدولة، مما أضعف قدرة الحكومة على خلق وظائف رسمية، وكل هذا ساهم في توسع الإقتصاد الخفي. كما

أثرت حركة الإحتجاجات (الحراك) سنة 2019 سياسيا وإجتماعيا على الهيكل الإقتصادي. وفي سنة 2020 واجهت الجزائر صدمة مزدوجة تمثلت في جائحة كوفيد – 19 وإنهيار أسعار النفط. فالأولى نتج عنها صدمات على مستوى العرض والطلب، إضافة إلى توقف أو تقلص نشاط بعض القطاعات الرسمية بسبب فرض التدابير الوقائية على رأسها الحجر الصحي، وهو ما أدى إلى فقدان العديد من الأفراد والمؤسسات لمصادر دخلهم بشكل دائم أو مؤقت واللجوء إلى الإقتصاد غير الرسمي كآلية بديلة لتأمين دخلهم. والثانية خلقت ضغوطات مالية على الدولة، ووضعتها أمام تحديات الموازنة بين حماية الإنفاق الإجتماعي والحد من المعاملات غير الرسمية.

5. الدراسة القياسية لأثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دراسة أثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي، وذلك بإستخدام نموذج ARDL. وقد تم إختيار الجزائر لتكون مجالا للدراسة بإعتبارها من أكثر الدول التي عانت ولا تزال تعاني من تفاقم هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا للإقتصاد الوطني. أما الفترة الزمنية للدراسة فقد حددت ما بين 1990-2020، وذلك إستنادا إلى توفر البيانات والإحصائيات.

1.5. بناء هيكل النموذج:

يتكون النموذج من مجموعة من المعادلات، حيث تمثل كل معادلة علاقة بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة. وقد تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقات قيد الدراسة، نظرا لقدرته على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل. يضم النموذج المعادلات التالية:

1. معادلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. $GDP = (HE, INF, EX, TRADEOPEN)$

2. معادلة التضخم. $INF = (GDP, HE, UNEM, EX)$

2.5. متغيرات الدراسة: إستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الإقتصادية الأساسية التي يفترض أن يؤثر من خلالها الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي.

1.2.5. المتغيرات التابعة: تمثلت المتغيرات التابعة في كل من : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يرمز له ب (GDP)، معدل التضخم يرمز له بالرمز (INF).

2.2.5. المتغيرات المستقلة: يضم النموذج المقدر مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في حجم الإقتصاد الخفي مقاسا بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (HE)، معدل البطالة (UNEM)، الإنفتاح التجاري (TRADEOPEN) والذي يقاس عادة بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى سعر الصرف الإسمي (EX) والمتمثل في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

3.5. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: قبل الشروع في تقدير النموذج، من الضروري التحقق من إستقرارية المتغيرات المدرجة في الدراسة لضمان التطبيق المناسب. ولتحقيق ذلك، تم الإعتماد على إختبارات جذر الوحدة بما في ذلك إختبار (Augmented Dickey & Fuller (1981), Phillips & Perron ((1988)، وذلك بغرض تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة.

الجدول رقم (02): نتائج إختبار جذر الوحدة

Variables	Level		First difference	
	ADF	PP	ADF	PP
HE	-3.093913 (0.1258)	-2.949840 (0.1622)	-6.150424 (0.0001)	-9.639835 (0.0000)
GDP	-1.952200 (0.6027)	-1.730959 (0.7122)	-7.705567 (0.0000)	-8.697480 (0.0000)
INF	-1.874809 (0.6424)	-2.017193 (00.5687)	-5.550192 (0.0005)	-5.737655 (0.0003)
UNEM	-0.582494 (0.8602)	-1.005471 (0.7383)	-3.206663 (0.0298)	-3.281003 (0.0253)
TRADEOPEN	-0.861938 (0.9476)	-0.613798 (0.9707)	-5.512538 (0.0006)	-6.763285 (0.0000)
EX	-3.435492 (0.0702)	-1.815840 (0.6718)	-3.790000 (0.0318)	-3.753535 (0.0344)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

تشير نتائج إختبار جذر الوحدة الواردة في الجدول أعلاه إلى أن جميع المتغيرات المدرجة في الدراسة تتسم بالتكامل من الدرجة I(1). وبناء على ذلك، يمكن إعتماد نموذج ARDL لدراسة أثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي.

يتمثل **النموذج (1)** في تقدير أثر الإقتصاد الخفي على النمو الإقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال إعتماد كل من معدل التضخم، سعر الصرف والإنفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة. ويعبر عن النموذج بالعلاقة التالية:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 HE_{t-1} + \alpha_2 INF_{t-1} + \alpha_3 EX_{t-1} + \alpha_4 OPEN_{t-1} + \varepsilon_t$$

أما **النموذج (2)** فيهدف إلى تقدير أثر الإقتصاد الخفي على معدل التضخم في الجزائر، بالإعتماد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة. ويعبر عنه كما يلي:

$$INF = \alpha_0 + \alpha_1 GDP_{t-1} + \alpha_2 HE_{t-1} + \alpha_3 UNEM_{t-1} + \alpha_4 EX_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: ε_t يمثل الحد العشوائي (الخطأ العشوائي)، (α_0) الحد الثابت، $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4)$ تمثل معاملات الإستجابة التي تعبر عن تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع على التوالي.

4.5. تحديد درجة التأخير الأمثل: نظرا لعدم دمج أي متغير من الدرجة الثانية فإنه يمكن إجراء تحليل التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود. قبل أن نبدأ بإختبار الحدود، يتم تحديد درجة التأخير الأمثل لنموذج ARDL (m, n, p, q, w) على أساس معيار Akaike و Schwarz. تشير النتائج الواردة في

الجدول رقم (03) إلى درجات التأخير المثلى التي سيتم إعتمادها في إختبار الحدود وتحليل العلاقة الطويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (3): نتائج تحديد درجة التأخير الأمثل

النموذج الأول	(1, 0, 1, 2, 0)
النموذج الثاني	(1, 1, 0, 0, 1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

5.5. نتائج إختبار الحدود: من أجل إختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات النموذج، إقترح Pesaran et al (2001) حساب الإحصائية F–statistic. تظهر نتائج إختبار الحدود الإحصائية (F–statistic) في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج إختبار الحدود

Model 1					
F-statistic = 5.635326					
القيم الحرجة 10%		القيم الحرجة 5%		القيم الحرجة 1%	
I (0)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)
2.752	3.994	3.354	4.774	4.768	6.670
t-statistic = -4.101471					
-2.570	-3.660	-2.860	-3.990	-3.430	-4.600
Model 2					
F-statistic = 6.735885					
2.752	3.994	3.354	4.774	4.768	6.670
t-statistic = -5.061344					
-2.570	-3.660	-2.860	-3.990	-3.430	-4.600

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

إنطلاقا من النتائج المعروضة في الجدول رقم (4)، يتبين أن قيم إحصائتي F و t لكل من النموذجين تتجاوز القيم الحرجة في الحدود العليا (1) I عند جميع مستوات المعنوية (1% ,5% ,10%). وعليه، يمكن إستنتاج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات في كلا النموذجين، مما يؤكد وجود توازن ديناميكي مستقر بين الإقتصاد الخفي ومتغيرات الإستقرار الإقتصادي في المدى الطويل.

6.5. نتائج تقدير أثر العلاقة طويلة الأجل:

الجدول رقم (05): نتائج معلمات الأجل الطويل

				Model 1
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HE	-0.449272	0.136312	-3.295905	0.0029
INF (-1)	-0.275328	0.073520	-3.744967	0.0010
EX (-1)	-0.048576	0.022335	-2.174889	0.0393
TRADEOPEN	0.204646	0.058599	3.492293	0.0018
				Model 2
GDP (-1)	-2.116876	0.659100	-3.211766	0.0035
HE	-0.749331	0.351484	-2.131908	0.0426
UNEM	-0.289000	0.188999	-1.529111	0.1383
EX (-1)	-0.201078	0.051356	-3.915420	0.0006

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

تفسير نتائج النموذج (1):

- وجود أثر أثر سلبي ومعنوي للإقتصاد الخفي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، بحيث أن الزيادة في حجم الإقتصاد الخفي بنسبة 1% سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.449272%- في المدى الطويل. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن إتساع نطاق الأنشطة غير الرسمية يترتب عنه فقدان الدولة لجزء معتبر من مواردها الجبائية، الأمر الذي يحد من قدرتها على تمويل الإستثمارات العمومية ودعم مشاريع التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، يمكن القول أن توسع الإقتصاد الخفي يساهم في إبطاء النمو الإقتصادي وتقليص حجم الإقتصاد الرسمي في الجزائر.

- وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل التضخم على الناتج المحلي الإجمالي، أي علاقة عكسية بين التضخم والنمو الإقتصادي. كلما زاد معدل التضخم بوحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 0.275328%-. يرجع ذلك إلى أن إرتفاع معلات التضخم داخل الدولة تؤدي إلى عدم الإستقرار الإقتصادي. بحيث في هذه الحالة يضطر البنك المركزي إلى رفع معدلات الفائدة من أجل تخفيض التضخم مما يكون له تأثير سلبي على القطاع الإستثماري والذي بدوره يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

- وجود أثر سلبي ضعيف ومعنوي لسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، أي كلما زاد سعر الصرف الإسمي بوحدة واحدة سيؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 0.048576%-. وهذا يدل على أن إرتفاع قيمة سعر الصرف الإسمي (أي انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية) يؤدي إلى تباطؤ وتراجع وتيرة النمو الإقتصادي. كما أن هذا الإنخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الواردات، مما قد يزيد من التضخم ويضر بقدرة الصناعات المحلية على المنافسة في حين أن ضعف العملة يمكن أن يعزز الصادرات من خلال جعلها أرخص للمشترين الأجانب.

- وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الإنفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي، أي كلما إرتفع مؤشر الإنفتاح التجاري بوحدة واحدة سيؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.204646%. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن الإنفتاح التجاري يساهم في توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر كفاءة وإنتاجية، مما يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

تفسير نتائج النموذج (2):

- وجود أثر سلبي معنوي للناتج المحلي الإجمالي على التضخم، حيث جاء الناتج المحلي الإجمالي سالب معنوي، إذ بلغت قيمته بالنسبة للتضخم 2.116876-، وهذا يدل على أن زيادة الناتج المحلي

الإجمالي بنسبة 1% سوف تؤدي إلى انخفاض التضخم بنسبة 2.116876%-. وهذا يدل على وجود تأثير للناتج المحلي الإجمالي على التضخم في المدى الطويل.

-وجود أثر سلبي ومعنوي للإقتصاد الخفي على معدل التضخم حيث أن الزيادة في حجم الإقتصاد الخفي بنسبة 1% سيؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم بنسبة 0.749331%-. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن توسع الأنشطة غير الرسمية قد يساهم في إمتصاص جزء من الضغوطات التضخمية من خلال توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من تلك السائدة في الأسواق الرسمية، نظرا لتفاديها للأعباء الضريبية والرقابية. كما أن توسع العرض في القطاع الخفي يساهم في تلبية جزء من الطلب الكلي، مما يحد من إرتفاع الأسعار. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف إنتقال تأثير السياسة النقدية إلى هذا القطاع يجعل من توسع الإقتصاد الخفي عاملا مقيدا للضغوطات السعرية، إذ أن جزءا من السيولة المتداولة يبقى خارج النظام المصرفي ولا يؤثر مباشرة في المستوى العام للأسعار. وبناء على ذلك، يمكن القول أن الإقتصاد الخفي في الجزائري لعب دورا تخفيفيا للضغوطات التضخمية، رغم آثاره السلبية على جوانب أخرى من الإقتصاد الكلي.

-وجود أثر سلبي غير معنوي للبطالة على التضخم، أي كلما زادت البطالة بوحدة واحدة ستؤدي إلى إنخفاض التضخم ب0.289000-.

-وجود أثر سلبي معنوي لسعر الصرف على التضخم، حيث بلغت قيمته بنسبة 0.201078-، وهذا يدل على أن زيادة سعر الصرف بنسبة 1% سوف تؤدي إلى إنخفاض التضخم بنسبة 0.201078%-. وهذا يدل على وجود تأثير لسعر الصرف على التضخم في المدى الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

7.5. نتائج تقدير أثر العلاقة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ $\mathrm{CointEq}\,(-1)$ جاء سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% في كل من النموذجين (1) و (2)، حيث بلغت قيمة (1.085071-) و (0.625080-) على التوالي. وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذجين. كما أن ما نسبته 108.5071% و62.5080% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائيا في الأجل الطويل. أما معامل التحديد $R^2 = 0.649475$ في النموذج (1) مما يعني أن ما نسبته 64.9475% من التغيرات التي وقعت تفسرها متغيرات النموذج (1)، في حين بلغ في النموذج (2) نحو $R^2 = 0.627731$ أي أن 62.7731% من التغيرات التي وقعت تفسرها متغيرات هذا النموذج.

الجدول رقم (06): نتائج معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

				Model 1
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
COINTEQ*	-1.085071	0.186605	-5.814805	0.0000
D(INF)	-0.101158	0.077559	-1.304272	0.2045
D(EX)	-0.052005	0.055316	-0.759366	0.4550
D(EX(-1))	0.252643	0.058747	4.300533	0.0002
C	11.25851	2.048072	5.497124	0.0000
R-squared				0.649475
Adjusted R-squared				0.591054
				Model 2
COINTEQ*	-0.625080	0.099078	-6.308958	0.0000
D(GDP)	0.028714	0.257000	0.111728	0.9119
D(EX)	0.070516	0.107800	0.654138	0.5188
C	34.88834	5.726304	6.092646	0.0000
R-squared				0.627731
Adjusted R-squared				0.584777

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

8.5. الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

الجدول رقم (07): نتائج الإختبارات التشخيصة لنموذج الدراسة

Tests	Model 1		Model 2	
	Statistic	Prob	Statistic	Prob
J. Berra Test	0.246369	0.884101	1.699280	0.427569
LM Test	0.664643	0.7173	1.030743	0.5973
Heteroskedasticity Test	11.49449	0.1752	5.669363	0.5788

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن القيم الإحتمالية لإختبار Jarque – Bera للنموذجين كانت كالتالي 0.246369 و 1.699280 وهي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، أما القيم الإحتمالية لإختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test فكانت على التوالي 0.664643 و 1.030743 فهي غير معنوية وعليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط الذاتي، وبالإنتقال إلى إختبار Breusch–Pagan–Godfrey فنجد أن القيم الإحتمالية كانت على التوالي 11.49449 و 5.669363 وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تفترض تجانس تباين الخطأ، مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة التباين غير المتجانس. ومن خلال الملحق رقم (03) نلاحظ أن إحصائيات إختباري (CUSUM) و (CUSUM of Squares) تظهر أن منحنى الأخطاء يقع بالكامل داخل مجال الحدود الحرجة لمستوى المعنوية 5%. وهذا يشير إلى إستقرار النموذج المقدر وعدم وجود تغيرات هيكلية في المعلمات، مما يعزز من موثوقية النتائج ويؤكد وجود إنسجام بين نتائج تقديرات الأجلين الطويل والقصير.

6. خاتمة:

حاولت هذه الدراسة دراسة أثر الإقتصاد الخفي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، وذلك بالإعتماد على دراسة قياسية إستخدمت فيها منهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، إضافة إلى إختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test). وقد تم إختيار هذه المنهجية لما تتميز به من قدرة على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، مما يسمح بفهم أدق لتأثيرات الإقتصاد الخفي على المتغيرات الكلية ذات الصلة بالإستقرار الإقتصادي.

وقد أظهرت النتائج القياسية أن الإقتصاد الخفي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الإستقرار الإقتصادي في الجزائر، نظرا لإنعكاساته السلبية على أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية، مثل النمو الإقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة، وسعر الصرف الإسمي. فزيادة حجم هذا القطاع يؤدي إلى تقليص الإيرادات الجبائية، مما يقلل من الموارد المالية للدولة ويحد من قدرتها على تمويل مشاريع التنمية وتنفيذ سياساتها الإقتصادية بفعالية. كما يساهم الإقتصاد الخفي في تشويه البيانات الإحصائية، الأمر الذي يحد من دقة التنبؤات الإقتصادية ويزيد من درجة عدم اليقين.

إن إستمرار توسع الإقتصاد الخفي يعكس في جوهره وجود إختلالات هيكلية في المنظومة الإقتصادية والمؤسسية، مثل ضعف الشفافية، وإنتشار المعاملات غير الرسمية، وتعقيد الإجراءات الإدارية والجبائية، فضلا عن محدودية الشمول المالي وضعف الثقة بين الفاعلين الإقتصاديين والمؤسسات الرسمية.

وبناء على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني إستراتيجيات وطنية شاملة تعزز الشفافية وتدعم الإدماج المالي للحد من إتساع الإقتصاد الخفي، إلى جانب إعتماد سياسات إقتصادية رشيدة تضمن الكفاءة في تخصيص الموارد، وتنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على مورد واحد. كما يجب على الدولة تفعيل أجهزة الرقابة الإقتصادية لمتابعة جميع المعاملات التي تتم داخل الإقتصاد الوطني.

7. الإحالات والمراجع:

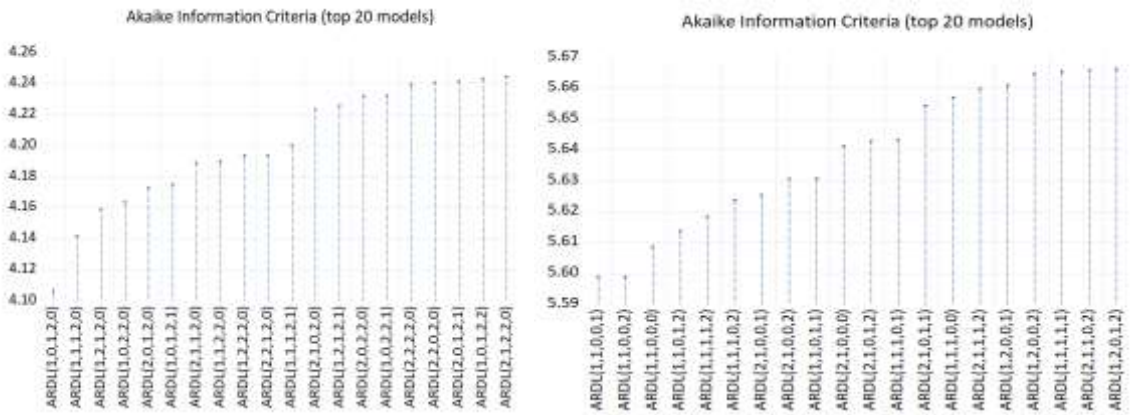
- أمينة رباعي. (السنة الجامعية 2015/2014). ظاهرة الإقتصاد الخفي وتأثيرها على الإقتصاد الوطني حالة الإقتصاد الجزائري. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر*.
- رانيا طاهر بوزيان. ((2023)). الإقتصاد الموازي وأثره على السياسة الإقتصادية الجزائرية. *مجلة المفكر، المجلد 18*(العدد 02)، ص 55-69.
- رياض عيساوي، و محمد هاني . (جويلية, (2024)). واقع الإقتصاد الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1970-2023. *مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 14*(العدد 02)، ص 72-91.
- سالم عبد الحسن رسن، و نادية خضير كناوي. ((2022)). الإقتصاد الخفي وقياس آثاره على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي. *دار غيداء للنشر والتوزيع*(الطبعة الأولى).
- طارق الشال. ((2021)). *يصل إلى 75 مليار دولار.. ما أسباب تنامي الاقتصاد الموازي في الجزائر؟* الإستقلال. تاريخ الاسترداد 20 سبتمبر, (2025)، من https://www.alestiklal.net/ar/article/dep-news-1633696076?
- عادل سلطاني، و عبد الغني دادن. (ديسمبر, (2021)). الإقتصاد الموازي وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 990 إلى 2019. *مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 04*(العدد 03)، ص 33-46.

- علي بودلال. (السنة الجامعية 2006-2007). تقييم كلي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للإقتصاد الخفي". *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية. جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-.*
- عياش وريدة. (السنة الجامعية 2018/2017). الإقتصاد الخفي وآثاره على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03.*
- محمد براغ . (السنة الدراسية 2014-2015). الإقتصاد غير الرسمي وآثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية -تخصص نقود ومالية- جامعة الجزائر 3 .*
- محمد رضا توهامي. (السنة الجامعية 2019/2018). دراسة تحليلية للإقتصاد الخفي في الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. تخصص علوم تجارية. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.*
- نجاة مسمش. (السنة الجامعية 2018/2017). الإقتصاد الموازي والإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية. تخصص نقود وتمويل. جامعة محمد خيضر -بسكرة.*
- نجاة مسمش، و موسى رحماني. (ديسمبر, (2017)). الإقتصاد الموازي وأثاره على الإستقرار الإقتصادي. *مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة*(العدد 49)، ص 359-368.
- وائل بن عبد الكريم الحربي. (أفريل, (2021)). الإقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره. *المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 45*(العدد 2)، 1-40. doi:https://doi.org/10.21608/alat.2021.217463
- ياسمينة عمامرة، سعيدة ممو، و مصطفى عوادي. ((2021)). إشكالية دمج الإقتصاد الخفي ضمن الإقتصاد الرسمي في الجزائر. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05*(العدد 01)، ص 168-186.
- Adegboyega, S., Ogede, J., Abidemi Odusanya, I., Ajayi, F., & Atoyebi, O. ((2022), November). DISAGGREGATED TRADE OPENNESS ON SHADOW ECONOMY IN NIGERIA: DOES INSTITUTIONAL QUALITY MATTER? *Jurnal Ekonomi dan Bisnis Airlangga, Volume 32*(No. 2), Page 187 – 203. doi:doi: 10.20473/jeba.V32I22022.187-203
- Heriqbaldi, U., & Jatmiko, S. ((2024)). Shadow economy: determinants and its impact on foreign direct investment. *Jurnal Ilmu Ekonomi Terapan, Vol. 9* (No. 1), Pp: 37-50. doi:https://doi.org/10.20473/jiet.v9i1.57402
- The global economy. (n.d.). *Algeria: Informal economy, MIMIC method*. Retrieved Sep 20, (2025), from https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/informal_economy_mimic/
- Touhami, M. ((2019)). The impact of hidden economy on the general budget in Algeria. *Journal of Economics and Human Development, Volume 10*(No: 2), Pages 310-323. Retrieved from le:///C:/Users/acer/Downloads/the-impact-of-hidden-economy-on-the-general-budget-in-algeria.pdf
- Zaboon Oleiwi, H. ((2024), March). The impact of the hidden economy on financial stability and economic policies. *world Economics & Finance Bulletin (WEFB), Vol. 32*, Pp: 186-193. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/381039319_THE_IMPACT_OF_THE_HIDDEN_ECONOMY_ON_FINANCIAL_STABILITY_AND_ECONOMIC_POLICIES

8. ملاحق:

الملحق رقم (1): نتائج درجة التأخير الأمثل

النموذج 1 **النموذج 2**



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

الملحق رقم (2): نتائج إختبار الحدود

النموذج 1

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Unrest. constant (Case 3)
Sample size: 29

Test Statistic	Value
F-statistic	5.635326
t-statistic	-4.101471

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
30	2.752	3.994	3.354	4.774	4.768	6.670
Asymptotic	2.450	3.520	2.860	4.010	3.740	5.060
			t-Statistic			
Asymptotic	-2.570	-3.660	-2.860	-3.990	-3.430	-4.600

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

النموذج 2

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Unrest. constant (Case 3)
Sample size: 30

Test Statistic	Value
F-statistic	6.735685
t-statistic	-5.061344

Bounds Critical Values

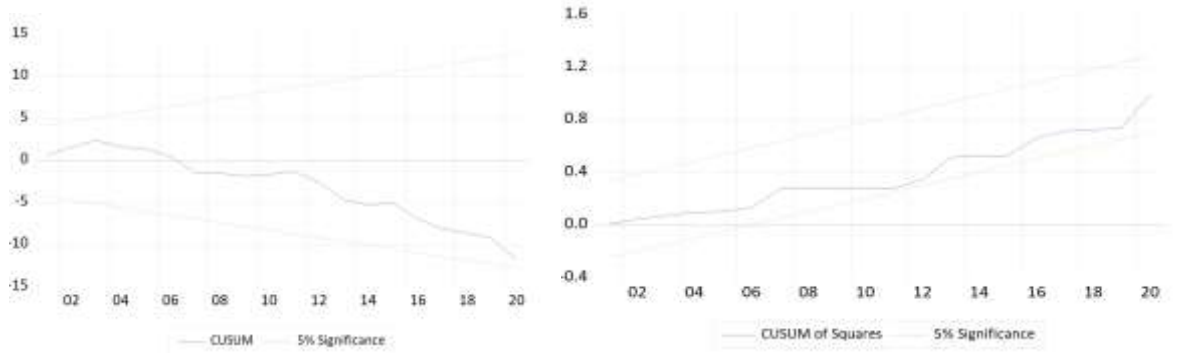
	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
30	2.752	3.994	3.354	4.774	4.768	6.670
Asymptotic	2.450	3.520	2.860	4.010	3.740	5.060
			t-Statistic			
Asymptotic	-2.570	-3.660	-2.860	-3.990	-3.430	-4.600

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

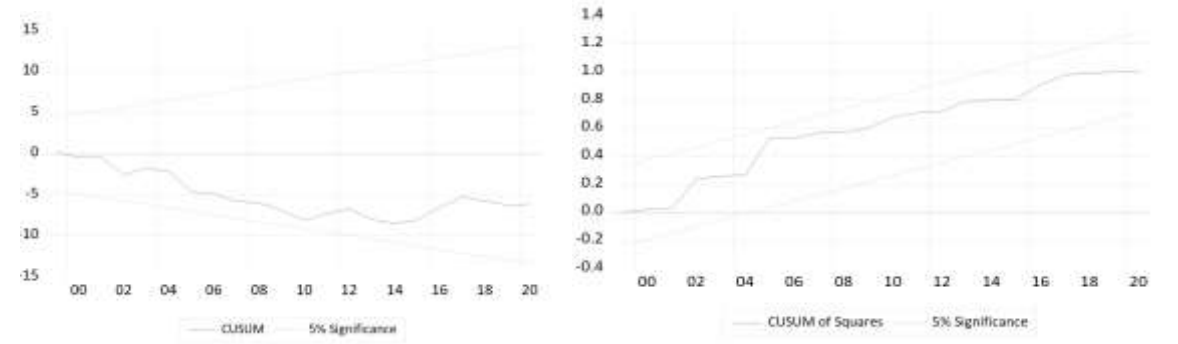
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.

الملحق رقم (03): نتائج إختبار الإستقرارية الهيكلية

النموذج 1



النموذج 2



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews 13.